

Distr.: General
28 March 2023
Arabic
Original: French

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وإفية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	ثانياً - خلاصة وإفية
2	هايتي

* CAC/COSP/IRG/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

020523 020523 V.23-05765 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

هايتي

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لهايتي في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

استعرض تنفيذ هايتي للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 6 آذار/مارس 2017 (CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.54). والتقارير القطري متاح على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)⁽¹⁾.

وتشمل التشريعات المنقذة للفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، على وجه الخصوص، المرسوم المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2004 الذي أنشئت بموجبه وحدة مكافحة الفساد (مرسوم وحدة مكافحة الفساد)، والرسوم المؤرخ 17 أيار/مايو 2005 المعدل لقانون الخدمة المدنية العام، والقانون المؤرخ 12 شباط/فبراير 2008 بشأن التصريح عن الموجودات، والقانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001 بشأن مكافحة غسل الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغير ذلك من الجرائم الخطيرة، والقانون المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2009 المنشئ للقواعد العامة المتعلقة بالمشترقات العمومية واتفاقيات الامتياز للأشغال العمومية، والقانون المؤرخ 12 آذار/مارس 2014 بشأن منع الفساد ومكافحته، والقانون المؤرخ 4 أيار/مايو 2017 الذي حل محل المرسوم المؤرخ 16 شباط/فبراير 2006 بشأن عملية وضع قوانين المالية وتنفيذها. والمعاهدات أو الاتفاقيات المصدّق عليها أو الموافق عليها حسب الأصول - بما في ذلك الاتفاقية - هي جزء من تشريعات البلد وتُطبّل جميع القوانين التي تتعارض معها (المادة 276-2 من الدستور).

والمؤسسات الرئيسية المسؤولة عن منع الفساد هي وحدة مكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للمشتريات العمومية، والمفتشية العامة للمالية، والوحدة المركزية للاستخبارات المالية، والمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

وحدة مكافحة الفساد مكلفةً بجملة أمور منها تحديد استراتيجية لمكافحة الفساد بمشاركة القطاع العام والمجتمع المدني، وضمان متابعة تنفيذها واستعراضها (المادة 4 من مرسوم وحدة مكافحة الفساد).

وانتهت في عام 2018 صلاحية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي كانت قد اعتُمدت في عام 2009. وكان من المتوخى إنشاء لجنة توجيهية تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لإتاحة تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها. إلا أن تلك اللجنة لم تُنشأ، كما أن الاستراتيجية الجديدة لم تكن قد استكملت بعد في وقت إجراء الزيارة القطرية عبر الإنترنت.

(1) <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/country-profile/countryprofile.html?CountryProfileDetails=%2Funodc%2Fcorruption%2Fcountry-profile%2Fprofiles%2Fhti.html>

وتشمل المبادرات الرامية إلى منع الفساد إلزام المؤسسات العمومية التي تمنح إعانات بنشر قائمة المستفيدين والمبالغ الممنوحة (المادة 1 من القرار المؤرخ 22 آذار/مارس 2017 بشأن إعانات الإدارة العامة) ونشر قائمة المحاسبين العموميين والمراقبين الماليين العاملين في مؤسسات الإدارة العامة.

وتتولى وحدة مكافحة الفساد مسؤولية تحديد العوامل التي تسهم في الفساد كي توصي بإصلاحات للقضاء على تلك العوامل وتقرّر تعديلات تشريعية (المادتان 4 و7 من مرسوم وحدة مكافحة الفساد). وبعد إجراء استعراض للمرسوم المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2004، أعدت وحدة مكافحة الفساد مشروع قانون أولي يرمي إلى توطيد استقلاليتها واستقلالها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المشروع الأولي للدستور الجديد، قدمت وحدة مكافحة الفساد توصيات لرفع جميع هيئات الرقابة إلى مرتبة مؤسسات مستقلة مثل المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية والمجلس الانتخابي الدائم.

وتشارك هايتي في مبادرات إقليمية وعالمية لمكافحة الفساد، مثل المبادرات التي تقودها منظمة الدول الأمريكية، وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، والجماعة الكاريبية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

ووحدة مكافحة الفساد، والمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية، واللجنة الوطنية للمشتريات العمومية، والمفتشية العامة للمالية هي الهيئات الرئيسية المسؤولة عن منع الفساد.

ووحدة مكافحة الفساد هي هيئة إدارية تخضع لإشراف وزير الاقتصاد والمالية وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال الإداري والمالي (المادة 1). ويُعيّن مديرها العام بموجب قرار رئاسي (المادة 8 من مرسوم وحدة مكافحة الفساد) ولا يتمتع بالأمن الوظيفي. ووحدة مكافحة الفساد مكلفة بمكافحة الفساد بجميع أشكاله داخل الإدارة العامة (المادة 2)، ويضطلع مجلس إدارتها بمهام من بينها توعية الجمهور بشأن مخاطر الفساد وإحالة القضايا إلى السلطات القضائية عند انتهاء تحقيقاتها من أجل بدء الملاحقات الجنائية (المادة 7 من مرسوم وحدة مكافحة الفساد).

وتقوم المفتشية العامة للمالية، الخاضعة لإشراف وزير الاقتصاد والمالية، بالتحقق من عمليات التدقيق التقنية والإدارية والمالية والمحاسبية للإدارة العمومية ومراقبتها والاضطلاع بها (المادة 2 من المرسوم المؤرخ 17 آذار/مارس 2006).

والمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية هي مؤسسة مستقلة (المادة 200 من الدستور) مكلفة بمراجعة الوثائق الرسمية للإدارة العامة وبيانات مراجعة الحسابات التي يتعهد بها الموظفون الذين يأذنون بعمليات الصرف والمحاسبون المسؤولون عن الأموال العمومية، ومساعدة البرلمان والسلطة التنفيذية في رصد تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية (المادة 2 من المرسوم المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

وقد أبلغت هايتي الأمين العام للأمم المتحدة بأن المدير العام لوحدة مكافحة الفساد ووزير الاقتصاد والمالية يمكنهما مساعدة دول أطراف أخرى على وضع التدابير الرامية إلى منع الفساد وتنفيذها.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

لا بدّ من تسيير شؤون الإدارة العامة بأمانة وكفاءة (المادة 234 من الدستور). ولا يجوز تعيين أي موظف عمومي إلا عن طريق امتحان تنافسي أو بمقتضى شروط أخرى ينص عليها الدستور والقانون، كما لا يجوز فصله إلا لأسباب يحددها القانون بصورة محدّدة (المادة 236-2 من الدستور؛ والمادتان 16 و50 وما بعدهما من قانون الخدمة المدنية العام).

وينص قانون الخدمة المدنية العام على نظام توظيف الموظفين العموميين وترقيتهم وانتهاء خدمتهم. ويتضمن مبادئ جدارة موظفي الخدمات العمومية وأهليتهم وكفاءتهم (المواد 1 و10 و47 من قانون الخدمة المدنية العام والمادة 236-1 من الدستور). وينص على إجراء امتحان تنافسي إلزامي، مع بعض الاستثناءات (المادتان 16 و50 وما بعدهما). وباعتماد القرار المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2013، الذي يحدد إجراءات وطرائق تنظيم امتحانات التوظيف التنافسية التي تتيح تبوؤ وظائف الخدمة العمومية، نظمت هايتي الانتقال من وظيفة من فئة أدنى إلى وظيفة أخرى من فئة أعلى (المادة 99). ومع ذلك، في الممارسة، لا يُوظف جميع الموظفين أو يُرَقَّون عن طريق امتحانات تنافسية. وينص القانون أيضاً على التدريب على الأخلاقيات (المادتان 114 و115). وكان نظام إدارة الموارد البشرية قيد الإصلاح وقت الزيارة الفُطرية.

ولم تحدد المناصب التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة.

وينص القانون في هايتي على جدول مرتبات قائم على المؤشرات، يشكل إلى جانب العلاوات والمنافع نظام الأجور (المادة 161 من قانون الخدمة المدنية العام). إلا أن ذلك الجدول لم يكن قد أعدَّ بعد⁽²⁾.

وترد معايير الترشيح أو الانتخاب لشغل منصب عمومي في المواد 65 و70 و79 من الدستور، والمادة 7 من قانون العقوبات. ولكي يُنتخب المرشح رئيساً للجمهورية أو عضواً في مجلس الشيوخ، يجب عليه إذا كان قد عمل كمحاسب مسؤول عن إدارة أموال عمومية أن يقدم أيضاً إفادة بإعفائه من مهامه تلك (بالنسبة للانتخاب لمنصب الرئيس، المادة 135 من الدستور). وهناك أحكام مماثلة من أجل تعيين رئيس الوزراء (المادة 157 من الدستور). وينص الدستور أيضاً على أوجه عدم التوافق فيما يتعلق بانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية (المادتان 131 و132).

وتُموَّل الأحزاب السياسية من التبرعات الخاصة والإعانات العمومية (المادة 34 من قانون تشكيل الأحزاب السياسية وعملها وتمويلها)، وهناك قيود على تمويلها، بما في ذلك حظر تلقي التبرعات والهبات التي تزيد عن مبالغ معينة (المادة 43 من قانون تشكيل الأحزاب السياسية وعملها وتمويلها). ويجب على كل حزب سياسي أن يقدم حساباته إلى المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية (المادتان 40 و42 من قانون تشكيل الأحزاب السياسية وعملها وتمويلها) وأن يقدم إلى وزارة المالية: (أ) قائمة مفصلة بجميع الهبات التي تبلغ 500 000 غورد (المادة 44 من قانون تشكيل الأحزاب السياسية وعملها وتمويلها)؛ (ب) بيان تفصيلي، مشفوع بالوثائق الداعمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على كل حزب سياسي تقديم قائمة مفصلة وكاملة بجميع الهبات والجهات الواهبة إلى المجلس الانتخابي المؤقت في أول كل شهر (المادة 132 من المرسوم الانتخابي المؤرخ 2 آذار/مارس 2015).

وتُطبَّق قيودٌ أيضاً على الهبات المقدمة إلى المرشحين (المادة 130 من المرسوم الانتخابي المؤرخ 2 آذار/مارس 2015). ويجب على كل مرشح أو حزب سياسي أو مجموعات سياسية تقديم قائمة بجميع الهبات والجهات الواهبة بانتظام إلى المجلس الانتخابي المؤقت (المادة 132 من المرسوم الانتخابي المؤرخ 2 آذار/مارس 2015). ويجوز أن تدقق المفتشية العامة للمالية في النفقات (المادة 5 من مرسوم المفتشية العامة للمالية).

وتتطبق أحكام بشأن أوجه عدم الأهلية وأوجه عدم التوافق في حالة بعض الأشخاص ممنوعين من الحصول على أوامر شراء أو عقود من الباطن من الدولة أو السلطات المحلية أو الهيئات المستقلة، بما في ذلك الشركات التي يكون لأعضاء الكيان الإداري المتعاقد أو لجنة فتح العطاءات وتقييمها مصالح مالية فيها، ويعمل فيها

(2) التطورات بعد الزيارة الفُطرية: أفادت السلطات الهايتية بأن وزارة الاقتصاد والمالية تعمل على اقتراح بشأن جدول مرتبات سيطبق في بداية السنة المالية المقبلة، أي في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

أزواج الموظفين العموميين والموظفين في الكيان الإداري المتعاقد والموظفين العموميين (المادة 22 من القانون المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2009).

وتتطبق مدونة الأخلاقيات، المعتمدة بموجب القرار المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2013، على جميع الموظفين العموميين (المادتان 1 و 2 من المدونة). وتتص على أنه يجب على الموظفين العموميين أن يحافظوا على سلوك نزيه ومنتكم وحيادي وصارم في ممارسة مهامهم وأن يتصرفوا بإنصاف واستقامة ونزاهة بمقتضى الواجبات التي تفرضها العدالة الإدارية والقواعد المعمول بها (المواد 10 و 11 و 11-1؛ انظر أيضا المادة 181 من قانون الخدمة المدنية العام والمادتين 235 و 1-236 من الدستور).

ويؤدي الموظفون العموميون اليمين عند توليهم مهامهم.

ويتيح مكتب الإدارة والموارد البشرية دورة تدريبية بشأن أخلاقيات القطاع العام، بما في ذلك ما يتعلق بمحتوى المدونة.

ويتعين على الموظفين العموميين الذين يصبجون على علم بارتكاب أي جريمة أو جنحة أثناء أداءهم مهامهم أن يبلغوا مفوض الحكومة بذلك فوراً (المادة 19 من قانون الإجراءات الجنائية). وهناك عدة قنوات عامة مفتوحة للجميع ومتاحة للإبلاغ عن أفعال الفساد، ولا سيما الخط الهاتفي "5656" وصناديق الإبلاغ من أجل مكافحة الفساد الموضوعة في مؤسسات عمومية كثيرة؛ ولكن لا يوجد حتى الآن نظام إبلاغ داخلي يسمح للموظفين العموميين بالإبلاغ عن أفعال فساد.

ويجب على فئات معينة من الشخصيات السياسية والموظفين العموميين وغيرهم من الموظفين، بمن فيهم جميع موظفي إنفاذ القانون ومفتشي المديرية العامة للضرائب ومفتشي الإدارة العامة للجمارك والموظفين المسؤولين عن مكافحة غسل الأموال، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الفساد، أن يصرحوا عن ممتلكاتهم (المادة 238 من الدستور، المادتان 1 و 7 من القانون بشأن التصريح عن الموجودات).

وتُقدّم التصريحات عند تعيينهم وعند انتهاء خدمتهم، أما خلال فترة ممارسة توظيفهم أو وظيفتهم، فلا يجب عليهم تقديم تلك التصريحات إلا إذا تجاوزت التغييرات في موجوداتهم 40 في المائة من نسبة دخلهم السنوي الخاضع للضريبة (المواد من 8 إلى 8-2 و 10 من القانون بشأن التصريح عن الموجودات). وتشمل التصريحات ممتلكات أولئك الأشخاص والممتلكات التي تخص أشخاصاً مرتبطين بهم بعقد زواج أو زواج عرفي أو البنوة أو التبني، باستثناء الأطفال البالغين سنّ الرشد (الفصل 5 من القانون بشأن التصريح عن الموجودات).

وتتحقق وحدة مكافحة الفساد من مضمون التصريحات (المادتان 4 و 17 من القانون بشأن التصريح عن الموجودات). وفي وقت الزيارة الفُطرية، كان نظام التصريح عن الموجودات قيد التحديث.

وعلى الرغم من عدم وجود التزام بإعلان تضارب المصالح، يُحظر على الموظفين العموميين الحصول على مصلحة مالية مباشرة في الإمدادات والعطاءات والأعمال الأخرى التي تهم الدولة وأن تكون لهم مصالح يمكن أن تعرض استقلالهم للخطر (المادتان 173 و 175 من قانون الخدمة المدنية العام)⁽³⁾.

ويُحظر على الموظفين العموميين أيضاً قبول الهدايا أو الضيافة أو المنافع الأخرى باستثناء تلك ذات القيمة المعتادة والمتواضعة. ويجب إعادة أي هدية أو منفعة أخرى إلى الجهة الواهبة أو الدولة (المادة 20 من القرار المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2013).

(3) التطورات بعد الزيارة الفُطرية: أشارت السلطات الهايتية إلى أن وحدة مكافحة الفساد في صدد إعداد مشروع قانون بشأن تعزيز المعايير الأخلاقية في الحياة العامة، سيأخذ في الاعتبار جوانب منع تضارب المصالح.

ولا يوجد سجل للهدايا أو المنافع أو تعريف للهدية أو المنفعة "ذات القيمة المعتادة والمتواضعة". وبالإضافة إلى ذلك، تستلزم استمارة التصريح عن الموجودات تصريحاً عن الأنشطة الخارجية.

وتخضع انتهاكات مدونة الأخلاقيات لإجراءات مدنية أو جنائية، دون المساس بالعقوبات التأديبية (المادتان 9 و 92 من مدونة الأخلاقيات).

ولا يمكن عزل قضاة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وواجبات القضاة تتعارض مع جميع الوظائف الأخرى بأجر باستثناء وظيفة التعليم (المادتان 177 و 179 من الدستور).

وينص قانون النظام الأساسي للسلطة القضائية على استقلال القضاة (الباب الرابع، الفصل الأول) وهو ينظم شؤون تعيينهم وترقيتهم (الباب الثالث، الفصلان الثاني والثالث)، وتحدد مواد من 65 إلى 67 النظام التأديبي.

ولم تعتمد هايتي بعد مدونة أخلاقيات من أجل موظفي السلطة القضائية.

ويخضع موظفو النيابة العامة لإشراف وزير العدل والأمن العام. وعلى هذا النحو، تنطبق عليهم مدونة أخلاقيات الموظفين العموميين. ويتيح معهد التدريب القضائي دورات تدريبية مستمرة للقضاة وأعضاء أجهزة النيابة العامة، بما في ذلك بشأن المواضيع المتصلة بالفساد.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

يحدد القانون المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2009 المنشئ للقواعد العامة المتعلقة بالمشتريات العمومية واتفاقات الامتياز للأشغال العمومية (قانون الاشتراء العمومي) الطرائق المعتمدة فيما يخص المشتريات العمومية، التي يجب منحها على أساس المناقصات المفتوحة، وهي القاعدة العامة، أو مناقصات مقيدة أو على مرحلتين، أو بالاتفاق المتبادل أو بالاتفاق المباشر (المادتان 27 و 29).

وتشمل المبادئ التي تحكم الاشتراء العمومي حرية الحصول على أوامر الاشتراء العمومي، والمساواة في معاملة مقدمي العطاءات وشفافية الإجراءات، واحترام الأخلاقيات، وكفاءة النفقات العمومية (المادة 1 من قانون الاشتراء العمومي). ويجب الإعلان عن مناقصات المشتريات العمومية، بما في ذلك عبر الإنترنت، وإلا كانت الإجراءات باطلة (المادة 39 من قانون الاشتراء العمومي).

وكل سلطة متعاقدة مسؤولة عن إجراء الاشتراء الخاصة بها. وتنظم اللجنة الوطنية للاشتراء العمومي نظام المشتريات العمومية وتراقبه وتتحقق من صحة إرساء العقود التي تساوي قيمتها عتبات التدخل أو تزيد عنها (المادتان 9 و 62 من قانون الاشتراء العمومي؛ والقرار المؤرخ 25 أيار/مايو 2012 الذي يحدد عتبات إرساء عقود المشتريات العمومية وعتبات تدخل اللجنة الوطنية للاشتراء العمومي).

ويجب أن تحتوي وثائق المناقصة على معايير محددة مسبقاً (المواد 41 و 43 و 44-1 و 57-1) ويحدد القانون المهل النهائية (المادتان 48 و 49 من قانون الاشتراء العمومي).

ويمكن الطعن في القرارات، دون أثر إيقاف، عن طريق التظلم الإداري (المادتان 231 و 231-1 من القرار بشأن طرائق تطبيق القانون)، أو عن طريق الإحالة إلى لجنة تسوية المنازعات (المادة 95 من قانون الاشتراء العمومي)، أو عن طريق تقديم التماس مباشر أمام المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية (المادة 95-5 من قانون الاشتراء العمومي) ثم أمام محكمة النقض.

ويتلقى الموظفون العموميون المسؤولون عن المشتريات العمومية دورات تدريبية خاصة ولا يمكنهم تقديم عطاءات بشأن مشتريات عمومية (المادة 23 من قانون الاشتراء العمومي).

ويحدد القانون إجراءات إعداد الميزانية وتنفيذها، وتتولى المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية ومكتب الميزانية الإشراف على تنفيذها (المادتان 222 و 223 من الدستور).

وبمقتضى القانون المؤرخ 4 أيار/مايو 2016 الذي حل محل المرسوم المؤرخ 16 شباط/فبراير 2005 بشأن إعداد قوانين المالية وتنفيذها والذي يحدد إجراءات اعتماد الميزانية الوطنية (المادة 44 وما بعدها)، لا بدّ من نشر قانون المالية في موعد أقصاه 30 أيلول/سبتمبر قبل بداية أي سنة مالية، أي 1 تشرين الأول/أكتوبر. ولكن، إذا لم يعتمد مجلسا البرلمان مشروع قانون المالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر، تبقى أحكام قانون المالية الذي تم التصويت عليه سابقا سارية المفعول (المادة 52 من القانون المؤرخ 4 أيار/مايو 2016). ويتعين أن تُدخل المؤسسات إيراداتها في نظم مُحوسّبة لهذه الغاية. إلا أن آليات الإبلاغ عن المعلومات غير مُحوسّبة ولا تكفل موثوقية المعلومات وتوافرها.

ويحدد القرار المؤرخ 16 شباط/فبراير 2005 المتعلق باللائحة التنظيمية للمحاسبة العمومية القواعد الأساسية لإدارة الأموال العمومية (المادة 2).

ويضطلع كبير محاسبي الدولة بالرقابة الإدارية على العمليات التي ينفذها المحاسبون المفوضون والمحاسبون الثانويون والمحاسبون الخاصون للدولة، ويخضع جميع محاسبي الدولة لتدقيق المفتشية العامة للمالية (المادة 94). ولا يوجد نظام لإدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية.

ويُحظر تحوير الوثائق أو السجلات أو التوقيعات، كما يُحظر على أي موظف عمومي أو مسؤول عمومي صياغة وثائق تحرف مضمونها أو ظروفها (المادتان 107 و 108 من قانون العقوبات). ولا تخلّ الملاحقة الجنائية لموظف في الخدمة العمومية بالعملية التأديبية. وجميع الأشخاص الآخرين الذين يزورون وثائق أصلية أو عمومية، أو وثائق تجارية أو مصرفية معرضون للعقوبات (المادة 109 من قانون العقوبات).

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و 13)

يتعين على الدولة نشر "القوانين والقرارات والمراسيم والاتفاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات، وكل ما يتعلق بالحياة الوطنية، باستثناء المعلومات المتصلة بالأمن القومي" (المادة 40 من الدستور). ومع ذلك، ليس لدى هايتي قانون للحصول على المعلومات. وفي وقت الزيارة القطرية، كان مشروع قانون بهذا الشأن قيد الإعداد⁽⁴⁾.

ونفذت هايتي مبادرات لتبسيط الإجراءات الإدارية، مثل إنشاء "مجمع خدمات شامل" لإجراءات معينة وإعمال نظام "التصريح الإلكتروني" الذي يسمح باستكمال الإقرارات الضريبية على الإنترنت.

ومع أن الكيانات تنشر معلومات لكنها لا تتضمن تقارير دورية عن مخاطر الفساد.

وتنظم وحدة مكافحة الفساد أنشطة توعية مع مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك مسابقات تنافسية طلابية ومبادرات أكاديمية متعلقة بالنزاهة والأخلاقيات.

وقد نظمت وحدة مكافحة الفساد، منذ إنشائها، حملات إعلامية من أجل زيادة الوعي بالمؤسسة وولايتها⁽⁵⁾.

(4) التطورات بعد الزيارة القطرية: أشارت السلطات الهايتية إلى أن نص مشروع القانون قد عُرض في 2 شباط/فبراير 2022 على أعضاء المجتمع المدني لإبداء تعليقاتهم واقتراحاتهم.

(5) التطورات بعد الزيارة القطرية: أشارت السلطات الهايتية إلى نشر كتيب بعنوان "عشر مسائل يجب معرفتها عن وحدة مكافحة الفساد" خلال عام 2022 بلغتي البلد الرسميتين.

القطاع الخاص (المادة 12)

تنص المواد من 9 إلى 17 من القانون التجاري على أحكام تتعلق بمسك الدفاتر.

ووقعت وحدة مكافحة الفساد على مذكرة تفاهم مع منتدى القطاع الخاص في عام 2018 بشأن برنامج منع الفساد على مستوى المنشآت التجارية في القطاع الخاص. وكان ميثاق لمكافحة الفساد قيد الإعداد خلال الزيارة القطرية.

ويجزم القانون المؤرخ 12 آذار/مارس 2014 بشأن منع الفساد وقمعه ممارسات مثل إنشاء حسابات خارج الدفاتر، وإجراء المعاملات دون تدوينها في الدفاتر، والإلتفاف المتمم لمستندات المحاسبة قبل الموعد الذي يفرضه القانون، واستخدام مستندات زائفة وتسجيل نفقات وهمية (المواد 9 و10 و25).

ووفقا للسلطات الحكومية، لا يمكن اقتطاع النفقات التي تمثل رشاي من الوعاء الضريبي، لأن الدستور ينص على عدم جواز منح أي امتياز فيما يتعلق بالضرائب (المادة 219، وانظر أيضا المادة 72 من المرسوم المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2005 بشأن ضريبة الدخل).

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتألف نظام منع غسل الأموال ومكافحته أساسا من القانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001 بشأن مكافحة غسل الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع بالعقاقير وغير ذلك من الجرائم الخطيرة (القانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001)، والقانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، المعدل بموجب القانون المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2016، والتعميم رقم 99-3 المؤرخ 27 آب/أغسطس 2020 الصادر عن مصرف جمهورية هايتي (التعميم رقم 99-3).

وتتولى الوحدة المركزية للاستخبارات المالية (انظر أيضا المادة 58 من الاتفاقية) مسؤولية تلقي وتحليل ومعالجة تصريحات الكيانات الملزمة (المادة 2 من القانون المؤرخ 8 أيار/مايو 2017 بشأن تنظيم وسير عمل الوحدة المركزية للاستخبارات المالية (القانون المؤرخ 8 أيار/مايو 2017). وتتعاون الوحدة مع أجهزة إنفاذ القانون والسلطات الإشرافية الوطنية لأغراض تبادل المعلومات، ومع المؤسسات الأجنبية ذات الاختصاص المماثل (المادة 3(د) من القانون المؤرخ 8 أيار/مايو 2017)، وقد وقعت مذكرات تفاهم مع وحدات استخبارات مالية أخرى. وليست الوحدة المركزية للاستخبارات المالية عضوا في مجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية⁽⁶⁾.

والكيانات الملزمة هي الكيانات المذكورة في المادة 2 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وهي تتضمن على وجه الخصوص المصارف وشركات التأمين والمؤسسات التي تدير بطاقات الائتمان وتعاونيات الادخار والائتمان ووكالات التحويل (المؤسسات المالية) وأي شخص طبيعي أو اعتباري مدرج في المادة 3 (المنشآت التجارية والمهنة غير المالية، بما في ذلك الكازينوهات ومنظمات التنمية غير الحكومية وسماسرة العقارات).

ويجب على جميع الكيانات الملزمة: (أ) توخي العناية الواجبة الدائمة فيما يتعلق بأي علاقة تجارية وفحص المعاملات المنفذة بعناية (المادة 13 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بصيغته المعدلة)؛ (ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع غسل الأموال عندما يكون لديها علاقات تجارية مع عميل غير حاضر

(6) أشارت السلطات الهايتية إلى أن الوحدة المركزية للاستخبارات المالية تخضع لعملية إدماج لم تُستكمل بعد.

شخصيا لأغراض تحديد الهوية (المادة 14 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بصيغته المعدلة)؛
(ج) الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادة 31 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

وعلى وجه الخصوص، يجب على المؤسسات المالية: (أ) وضع برامج لمنع غسل الأموال وتنفيذها (المادة 16 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)؛ (ب) تحديد هوية زبائنها والتحقق منهم، بما في ذلك المعاملات العادية بمبلغ يساوي أو يزيد عن 110,000,00 غورد أو ما يعادله بعملة أجنبية، (المواد من 17 إلى 19 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والتعميم 95-2 الصادر عن مصرف جمهورية هايتي)؛ (ج) توخي العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق ببعض العمليات الموصوفة في المادة 20 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ (د) الاحتفاظ بالمستندات (المادة 23 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). وينص الفصل 2 من القانون على عقوبات بسبب ارتكاب انتهاكات.

ويجب أن يكون لدى المؤسسات التي لا تستهدف الربح آليات لمكافحة غسل الأموال والاحتفاظ بالمستندات لمدة خمس سنوات (المادة 28 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). ويتعين على الكازينوهات ومؤسسات الألعاب التأكد من هوية اللاعبين والاحتفاظ بالمستندات لمدة خمس سنوات (المادة 29). كما يتعين على من ينفذ المعاملات العقارية أو يتحكمون فيها أو يقدمون المشورة بشأنها تحديد هوية الأطراف وفقا للمادة 18 (المادة 30).

ولا تملك غالبية الكيانات الملزمة هيئة إشرافية معينة.

وأنشأت هايتي نظاما لكشف ورصد حركة المبالغ النقدية عبر الحدود التي تبلغ قيمتها 10000 دولار أمريكي أو أكثر (المادة 10 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). وفي حال عدم التصريح أو التصريح غير الكامل أو غير الدقيق، يمكن ضبط جميع فئات النقد التي تم العثور عليها (المادة 55 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). ولا يشمل الالتزام بالتصريح الصكوك القابلة للتداول.

ويجب أن تشير التحويلات الإلكترونية لمبلغ يساوي أو يزيد عن الحد الأدنى الذي حدده مصرف جمهورية هايتي إلى الاسم الكامل لمنشئ التحويل ورقم حسابه (أو رقم مرجعي فريد) وعنوانه (أو رقم هويته الوطنية وتاريخ ميلاده) طوال سلسلة عملية الدفع (المادة 21 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والمادة 8 من التعميم 99-3). وإذا كانت تلك المعلومات غير متاحة أو لا يمكن الحصول عليها، يمكن للمؤسسات المالية أن ترفض تنفيذ التحويل (المادة 22 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إمكانية تقديم الشكاوى أو الإبلاغ عن المخالفات على الإنترنت على موقع وحدة مكافحة الفساد (المادة 8-4).
- إطلاق مجلة علمية بعنوان "الشفافية" باعتبارها مشروعاً مشتركاً بين وحدة مكافحة الفساد وإحدى الجامعات لزيادة الوعي العام بمنع الفساد (المادة 13).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى هايتي بما يلي:

- وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع (الفقرة 1 من المادة 5)؛

- منح الهيئات المسؤولة عن منع الفساد الاستقلالية والموارد اللازمة، بما في ذلك من خلال منح مدير عام وحدة مكافحة الفساد ولاية ثابتة وضمان إتاحة الموارد المالية (الفقرة 2 من المادة 6)؛
 - السعي إلى إصلاح نظام الموارد البشرية وفقاً للاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالتوظيف، وتحديد المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة؛ واعتماد إجراءات مناسبة لاختيار الأشخاص الذين يشغلون تلك الوظائف وتدريبهم وتناوبهم عليها عند الاقتضاء (الفقرة 1 من المادة 7)؛
 - السعي إلى مواصلة اعتماد وتعزيز النظم التي تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح، وترسيخ النظم القائمة (الفقرة 4 من المادة 7)؛
 - النظر في وضع تدابير محددة لتيسير إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8)؛
 - السعي إلى إصلاح نظام التصريح عن الموجودات، بحيث يصرح الأشخاص الخاضعون لهذا الواجب بانتظام أثناء شغلهم لوظائفهم، وتعزيز نظام التحقق من التصريحات؛ النص على إعلان عن المصالح؛ وتعريف الهدايا أو المنافع الأخرى "ذات القيمة المعتادة والمتواضعة"؛ وإنشاء سجل للهبات (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرة 5 من المادة 52)؛
 - وضع نظام لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتعزيز نظام المحاسبة (الفقرة 2 من المادة 9)؛
 - اعتماد إجراءات تمكن المستخدمين من الحصول على معلومات عن الإدارة العامة. وتُشجّع هايتي على اعتماد قانون بشأن الحصول على المعلومات (المادة 10(أ))؛
 - يمكن لهايتي أن تدرج تقارير دورية عن مخاطر الفساد في المعلومات التي ينشرها كل كيان (المادة 10(ج)).
- وتوصى هايتي أيضاً بما يلي:
- اتخاذ تدابير لتعزيز نزاهة القضاة وموظفي أجهزة النيابة العامة، ودرء فرص الفساد في أوساطهم. وتُشجّع هايتي على اعتماد مدونة أخلاقيات تنطبق على القضاة (الفقرتان 1 و 2 من المادة 11)؛
 - تعزيز الأنشطة الرامية إلى منع الفساد في القطاع الخاص، بوسائل منها توثيق تعاونه مع سلطات إنفاذ القانون ووضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك من أجل قيام المنشآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشرف وسليم ومنع تضارب المصالح (الفقرة 1 من المادة 12)؛
 - تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام على المشاركة النشطة في منع الفساد ومكافحته (الفقرة 1 من المادة 13)؛
 - مواصلة تعزيز نظام تنظيم ورقابة المنشآت والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك تحديد هوية الزبائن؛ وضمان أن يكون لكل كيان هيئة إشرافية معينة (الفقرة 1 من المادة 14)؛
 - النظر في وضع شرط الإبلاغ عن عمليات نقل الصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر الحدود (الفقرة 2 من المادة 14)؛
 - النظر في فرض فحص دقيق على التحويلات المالية التي لا تحتوي على معلومات كاملة عن المصدر (الفقرة 3 من المادة 14).

2-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي خُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت هايتي إلى الاحتياجات التالية من المساعدة التقنية:

- بناء القدرات في مجال التحقيقات الرقمية (الفقرة 2 من المادة 6).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

ليس لدى هايتي قانون محدد بشأن استرداد الموجودات. والتعاون الدولي بشأن استرداد الموجودات مكفول بالقانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 والقانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001 والمعاهدات الثنائية التي انضمت إليها هايتي.

وعلى الرغم من أن القانون لا يمنع تبادل المعلومات تلقائياً، ليس لدى البلد ممارسة متبعة في هذا الصدد.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

يُحظر على المؤسسات المالية امتلاك حسابات مجهولة الهوية أو بأسماء وهمية (المادة 13 من قانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بصيغته المعدلة). ويجب عليها تحديد هوية زبائنها والتحقق منها (المواد من 17 إلى 19 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والمادتان 2 و3 من التعميم 99-3). وعندما يتصرف الزبائن نيابة عن الغير، يتعين على المصارف الحصول على المعلومات اللازمة عن هوية الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون فعلياً حصة لا تقل عن 25 في المائة من الكيان الاعتباري المعني (المادة 5-1 من التعميم 99-3).

ويتعين على المؤسسات المالية أيضاً أن يكون لديها نظم كافية لإدارة المخاطر من أجل تحديد ما إذا كان الزبون شخصاً معرضاً سياسياً، وإذا كان الأمر كذلك، من أجل اتخاذ جميع التدابير المعقولة لتحديد مصدر الأموال وضمان الرقابة المعززة (المادة 15 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والمادة 5-2 من التعميم 99-3).

ويشمل مصطلح "الأشخاص المعرضون سياسياً" أي شخص مكلف بأداء وظائف عمومية مهمة أو سبق تكليفه بأداء وظائف عمومية مهمة في بلد أجنبي أو في هايتي أو داخل منظمة دولية أو نيابة عنها، وكذلك أفراد أسرته، أو أي أشخاص آخرين تربطهم به صلة وثيقة أو مرتبطون به، رهنا بالشروط الدستورية التي تغطي أفعال بعض الشخصيات السياسية الهايتية (المادة 4-13 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

ولم تضطلع هايتي بتقييم لمخاطر غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت السلطات الهايتية إلى إجراء تقييم قطاعي لمخاطر غسل الأموال في النظام المالي⁽⁷⁾.

وتتضمن المادة 5 من التعميم 99-3 قائمة بالحالات التي يتعين فيها على المصارف أن تطبق تدابير العناية الواجبة المعززة. ولا توجد آلية يمكن من خلالها أن تكشف السلطات للمؤسسات المالية عن هوية الأفراد الذين ينبغي أن تخضع حساباتهم لفحص دقيق.

(7) أشارت السلطات الهايتية إلى أنه من المزمع إجراء تقييم وطني للمخاطر (تقرر عقده في عام 2023).

ويتعين على المؤسسات المالية الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بهوية الزبائن والمعاملات المُنجزة لمدة خمس سنوات على الأقل بعد إغلاق حساباتهم أو إنهاء العلاقات معهم أو تنفيذ المعاملة الخاصة بهم (المادة 23 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والمادة 9 من التعميم 99-3).

ولا يُحظر إنشاء مصارف ليس لها حضور مادي ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة. ولا يُسمح للمؤسسات المالية بإقامة علاقة مصرف مراسل مع مصرف وهمي ويجب عليها اتخاذ تدابير لضمان عدم إقامة أو صون علاقات مصرف مراسل مع مصرف معروف بالسماح لشركة مصرفية وهمية باستخدام حساباته (المادة 24 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بصيغته المعدلة، والمادة 5-3 من التعميم 99-3). ولا يعرّف القانون عبارة "مصرف وهمي".

ويتضمن التصريح عن الموجودات كل المداخل والموجودات والإيرادات في هايتي (الفصل 5، القانون بشأن التصريح عن الموجودات). ولا يوجد حكم صريح يتطلب التصريح عن مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب. فالتصريحات سرية (المادة 5) ولا يجوز تبادلها مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى. ويُعاقب على التصريح الكاذب أو عدم التصريح (المواد من 16 إلى 19 من القانون بشأن التصريح عن الموجودات).

والوحدة المركزية للاستخبارات المالية هي جهاز مستقل ذو طبيعة إدارية، تتمتع بشخصية قانونية وخاضعة لإشراف وزارة العدل والأمن العام (المادة 1 من القانون المؤرخ 8 أيار/مايو 2017). ويُعيّن المدير العام للوحدة بموجب قرار رئاسي. ويجوز إنهاء ولايته في حالة سوء سلوك خطير (المادة 13). ومع ذلك، لا ينص القانون على إجراءات تقييم في حالة ارتكاب سوء سلوك خطير.

وفي حالة وجود مؤشرات جديّة على عملية غسل أموال، تقدم الوحدة المركزية للاستخبارات المالية تقريراً إلى مفوض الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة (المادة 35 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). ويجوز أن تُوقف الوحدة المركزية للاستخبارات المالية تنفيذ معاملة يتناولها أحد تقارير المعاملات المشبوهة لمدة 48 ساعة. وفي نهاية هذه المدة، يجوز أن تأمر الوحدة المركزية للاستخبارات المالية بتجميد المعاملة أو الحسابات أو الصكوك أو الأموال لفترة إضافية تستغرق عشرة أيام (المادة 34 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

لا يجوز لأي دولة أن ترفع دعوى مدنية لتثبيت حق في ممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية أو لتثبيت ملكية تلك الممتلكات. ويمكن للمحاكم نظرياً أن تأمر الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالاً مجرمة بدفع تعويض لدولة طرف أخرى تضررت من تلك الجرائم (الفقرة 2 من المادة 1 من قانون الإجراءات الجنائية والمادة 1168 من القانون المدني). وفي وقت الزيارة القطرية، لم تكن قد حدثت حالة من هذا القبيل. ولا يوجد حكم يأذن للمحاكم، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن مصادرة، بأن تعترف بمطالبة دولة طرف أخرى بممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم.

ولا يجوز للسلطات إلا أن تنفذ أمر مصادرة أجنبي يتصل بجريمة غسل أموال (المادتان 79 و82 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

وعندما يتعذر إصدار حكم إدانة ضد الجناة، يجوز مصادرة الممتلكات التي تتعلق بها الجريمة، وفي حالة الإدانة بجريمة غسل أموال، يجوز مصادرة الممتلكات الخاضعة للجريمة (المادة 64 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). ولا يميز القانون بين الممتلكات ذات الأصل المحلي أو الأجنبي.

ويجوز تنفيذ أمر تجميد أو حجز صادر عن محكمة أجنبية، أو طلب مساعدة متبادلة بشأن غسل أموال لغرض الحجز (المادة 81 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والمادة 5-2-1 من القانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2013). وبحسب السلطات، يمكن التماس تدابير مؤقتة للإعداد لمصادرة متعلقة بغسل الأموال على أساس المادة 81 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

ولم تتلقَ هاييتي بعد أي طلب مصادرة من دولة أخرى يتعلق بفعل مجرم وفقاً للاتفاقية. وتحدد المادتان 5-2-5 و5-4-2 من القانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001 إجراءات تنفيذ الطلبات المتعلقة بغسل الأموال.

ولا توجد متطلبات إضافية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق باسترداد الموجودات ذات الصلة بجريمة غسل أموال (المادة 5-4-3 من القانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001).

وقدّمت هاييتي نسخاً من القوانين ذات الصلة في وقت الاستعراض.

ولا يجعل البلد اعتماد تدابير المصادرة والحجز مشروطاً بوجود معاهدة بهذا الشأن (المادة 2-276 من الدستور). ويجوز رفض طلب المساعدة فيما يتعلق بغسل أموال إذا كانت أهمية الحالة لا تبرر التدابير المطلوبة (المادة 5-2-2 (ي) من القانون المؤرخ 21 شباط/فبراير 2001). ولا ينص القانون صراحةً على الالتزام، قبل وقف أي تدبير مؤقت، بإعطاء الدولة الطرف الطالبة فرصة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة ذلك التدبير. غير أن هذا الالتزام ينبع من التطبيق المباشر للاتفاقية، وفقاً للسلطات.

وتقتصر حماية الأطراف الثالثة الحسنة النية في حالة المصادرة على إمكانية استرداد الثمن المدفوع مسبقاً للمشتري الحسنة النية، في حالة إلغاء عقده (المادة 67 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

يمكن لهاييتي، بحسب سلطاتها الحكومية، أن تعيد الممتلكات المصادرة من خلال التطبيق المباشر للاتفاقية. ومع ذلك، ووفقاً للمادة 69 من القانون المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تعد الأموال أو الممتلكات الأخرى المصادرة في حالات غسل الأموال جزءاً من موجودات الدولة وتُستخدم للإسهام في الصندوق الخاص لمكافحة الجريمة المنظمة.

ومن حيث المبدأ، تتفقد طلبات التعاون بدون مقابل. غير أنه لا يوجد ما يمنع هاييتي من اقتطاع النفقات المعقولة التي تكبدها.

ولم تبرم هاييتي أي اتفاقات أو ترتيبات من أجل التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة.

2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- أثنى الخبراء الذي أجروا الاستعراض على الجهود التي تبذلها هاييتي لتحديث نظامها للتصريح عن الموجودات (المادتان 8-5 و5-52).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى هاييتي بما يلي:

- إبلاغ المؤسسات المالية بهوية شخصيات يُتوقع من تلك المؤسسات أن تطبق الفحص الدقيق على حساباتها (الفقرة 2 من المادة 52)؛

- منع إنشاء مصارف ليس لها حضور مادي ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة؛ وتعريف عبارة "مصرف وهمي" وفقا لمتطلبات الاتفاقية (الفقرة 4 من المادة 52)؛
- النظر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إمكانية تبادل المعلومات الواردة في التصاريح عن الموجودات مع الدول الأطراف الأخرى (الفقرة 5 من المادة 52)؛
- النظر في تضمين التصريح عن الموجودات بالالتزام بالتبليغ عن أي مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب وبالإحتفاظ بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات (الفقرة 6 من المادة 52).
- اتخاذ التدابير لتمكين الدول الأخرى من اتخاذ إجراءات قانونية في هايتي بغية الاعتراف بحقها في الملكية (المادة 53(أ))؛
- ضمان السماح لمحاكمها، من الناحية العملية، بأن تأمر من ارتكب أفعالا مجرّمة وفقا للاتفاقية بدفع تعويض لدولة طرف أخرى تضررت من تلك الجرائم. وفي حال لم تعتمد المحاكم هذا التفسير في المستقبل، فسيكون من الضروري توضيح القانون من خلال إصلاح تشريعي (المادة 53 (ب))؛
- اتخاذ تدابير كي تتمكن محاكمها أو سلطاتها المختصة، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بأن تعترف بمطالبة دولة طرف أخرى بملكات (المادة 53 (ج))؛
- اتخاذ تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بإنفاذ أمر مصادرة لا يقتصر فقط على حالات جرائم غسل الأموال (الفقرة 1(أ) من المادة 54)؛
- توكي اتخاذ تدابير تتيح توسيع نطاق إمكانية مصادرة الممتلكات التي ارتكبت على أساسها الجريمة لتشمل جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، في القضايا التي لا يمكن فيها إدانة الجناة (المادة 54-1(ج))؛
- اتخاذ تدابير للسماح بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على طلب أجنبي (بأمر صادر عن محكمة أجنبية أو بدونه) فيما يتعلق بجميع الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية (الفقرتان 2(أ) و 2(ب) من المادة 54 والفقرة 2 من المادة 55)؛
- التأكد من إتاحة الفرصة للدولة الطرف الطالبة، في الممارسة العملية، لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة التدابير المؤقتة قبل رفع أي منها. وإذا كان ذلك لا يحدث في الممارسة العملية، سيكون من الضروري إجراء إصلاح تشريعي (الفقرة 8 من المادة 55)؛
- ضمان إنشاء نظام فعال لحماية حق الأطراف الثالثة الحسنة النية في حال تجميد أو حجز أو مصادرة الممتلكات ذات الصلة بجميع الأفعال المجرّمة المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك عند تقديم المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بتلك التدابير (الفقرة 9 من المادة 55)؛
- السعي إلى وضع تدابير تمكّن من إحالة المعلومات تلقائيا (المادة 56)؛
- اعتماد تدابير من أجل إعادة الممتلكات المصادرة والتصرف فيها وفقا للفقرات 1 إلى 3 من المادة 57 من الاتفاقية، مع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية؛ وضمان إعادة الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة وفقا للفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية (الفقرات 1 إلى 3 من المادة 57)؛
- النظر في إبرام اتفاقات لتعزيز فاعلية التعاون الدولي المضطّلع به عملا بالفصل الخامس من الاتفاقية (المادة 59).

3-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت هايتي إلى الاحتياجات التالية من المساعدة التقنية:

- مساعدة تقنية من أجل تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية (التشريعات وتعزيز المؤسسات بشأن استرداد الموجودات) (الفصل الخامس).